الفصل الثامن

حكم مرسي وثورة الثلاثين من يونيو

obeikan.com

obeikan.com

المبحث الأول(*)
حكم مرسي

تولى الدكتور محمد مرسي العياط، مقاليد الأمور في مصر، في الثلاثين من يونيو/حزيران للعام ٢٠١٢، في ظل صعود كبير وواضح لجماعات " الإسلام السياسي "، وخاصة جماعة " الإخوان المسلمون " في مصر والعالم، اعتبر الكيان الصهيوني خلالها أن ثمة تهديداً خطيراً على مستقبله جراء تولي الإخوان الحكم في مصر؛ لكنه لم يمكث في الحكم سوى عام واحد فقط، حتى اندلعت ثورة الثلاثين من يونيو/حزيران ٢٠١٣.

رأت مجلة " جلوبس " الاقتصادية الصهيونية أن مرسي قد تعهد بالحفاظ على مصالح الشعب المصري، وهو ما نقلته عنه خلال تأديته

(*) انتهيت من كتابة هذا الكتاب، تقريباً، منتصف العام ٢٠١٢، للانشغال بالتحضير لرسالة الدكتوراه، دون الانتهاء من الرتوش الأخيرة، وجرت مياه كثيرة في النهر، ما استوجب عليَّ تتبع الثورة المصرية، والثورة المضادة، ومجرياتهما، وكان لزاماً الاستمرار في نهج مراقبة الشارع المصري عبر محور الرئيس المخلوع، محمد حسني مبارك، خاصة مع صدور كتب كثيرة حول ثورة يناير، وإن كان أغلبها ناقش يومياتها فحسب، ونادراً ما خرجت للنور كتب تتناول مبارك في كتب خاصة، تحديداً من وسائل الإعلام الإسرائيلية، الصادرة باللغة العبرية؛ ما استرعى اهتمامي ثانية، بإعادة إحياء الكتاب مرة أخرى، في ظل تسارع الأحداث، والاهتمام الصهيوني بالرئيس المخلوع، حتى الساعة!

فآثرت نشر الكتاب بُعيد التطرق، ولو سريعاً، لمجريات الأحداث التي تلت ثورة الثلاثين من يونيو للعام ٢٠١٣، وتولي الرئيس عبد الفتاح السيسي، مقاليد الأمور في القطر المصري ـ وهو ما نناقشه في الفصل الثامن ـ بعد انتخابات رئاسية بينه والسيد حمدين صباحي، وإخراج جماعة « الإخوان المسلمين » من الساحة السياسية المصرية والعالمية، بدعوى أنها « إرهابية »، وتتبع محاكمة مبارك ونجليه، علاء وجمال، وخروج رموزه من السجون المصرية في أحكام قضائية متعددة، ودخول الشارع المصري للانتخابات البرلمانية نهاية العام ٢٠١٥.

لليمين الدستورية رئيساً للبلاد، من داخل أروقة المحكمة الدستورية العليا بجنوب القاهرة، بولادة مصر المدنية الحديثة، واعتبار تولي رجل جماعة الإخوان المسلمين للحكم في مصر بمثابة يوم جديد في تاريخ مصر المدني ومصر الحديثة، وتاريخ لن ينسى[1]!

في ظل صعود تيار الإسلام السياسي في مصر، وفوز الدكتور محمد مرسي رئيس حزب " الحرية والعدالة " الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين بالانتخابات الرئاسية، فقد اعتبرها بعض الكتاب بمثابة استمرار لسياسة النظام السابق، نظام مبارك، خاصة وأن مرسي سبق وأعلن التزامه بالاتفاقات والمعاهدات الدولية التي وقعها نظام المخلوع، وعلى رأسها " اتفاقية السلام " مع الكيان الصهيوني! في حين رأى مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، التابع لجامعة تل أبيب، أن مستقبل السلام بين مصر وإسرائيل في ظل وجود الإخوان المسلمين على رأس الهرم السياسي في مصر صعباً، في ظل رفض الشارع المصري إقامة علاقات مع " كيان محتل غاصب "! وهو ما نشره ضمن التقييم الاستراتيجي السنوي للعام ٢٠١٢/٢٠١٣، الذي صدر، في شهر فبراير ٢٠١٣، وتضمن العشرات من الأبحاث والدراسات التي ناقشت مستقبل العلاقات المصرية . الصهيونية، ومدى تأثير جماعات الإسلام السياسي على مستقبل " إسرائيل "!

كتب الباحث والسياسي المعروف " إفرايم قام "، في دراسة معنونة ب " مستقبل السلام بين مصر وإسرائيل "، أن الشارع المصري يعتبر اللاعب المركزي والجوهري، في الفترة التي تلت ثورة الخامس والعشرين من يناير/كانون الثاني ٢٠١١، وانتفاضته على الرئيس الأسبق، محمد حسني مبارك، حيث اعتبر الشارع معارضاً ورافضاً لإقامة علاقات كاملة أو منقوصة مع الكيان الصهيوني، فهو يستند إلى رؤى إسلامية وناصرية ترفض إقامة علاقات من الأساس مع " إسرائيل "، ويرفض الشارع المصري

(١) مرسي يؤدي اليمين الدستورية رئيساً: اليوم ولدت مصر المدنية، جلوبس، ٣٠/ ٦/ ٢٠١٢.

التطبيع تماماً، مع كيان غاصب ومحتل لأراضي عربية وفلسطينية[1].

استناد الشارع المصري لرؤية ناصرية، وعلى خلفية إسلامية، تعني بالنسبة إلى الجانب الصهيوني فقدان بوصلة الأمن القومي الإسرائيلي، فقد اعتبرت الدراسة أن الحكم في مصر يحتاج إلى الدعم الأمريكي والمعونة الاقتصادية الأمريكية، بشكل كامل، حتى يمكن استقرار البلاد، مع ضرورة القيام بإصلاحات وتغييرات داخلية لا تزال النخبة السياسية المصرية تطالب بها، وهو ما يخدم الإدارة الأمريكية، أيضاً. على حد زعم الدراسة الإسرائيلية. التي قالت، في يوليو ٢٠١٢، أنها ملزمة تجاه مصر بتقديم المعونة الاقتصادية والعسكرية، والمساعدات المطلوبة بهدف الاستقرار الأمني، ونشر الديمقراطية. قائلة: " ومع ذلك فإن حكم الإخوان في مصر لم يبدِ الاستعداد الكامل لتقديم الأيادي الممكنة لإقامة علاقات جيدة ومستقرة مع الولايات المتحدة كما في الماضي، إبان حكم الرئيس المخلوع مبارك مثلاً، وليس من الواضح، حتى الآن، ماذا سيقدم الإخوان المسلمون لأمريكا لتحسين العلاقات بينهما! ".

بيد أن التقرير الاستراتيجي لإسرائيل للعام ٢٠١٢- ٢٠١٣ ، قد أشار في دراسته المذكورة آنفاً. تحت عنوان " مستقبل السلام بين مصر وإسرائيل " ـ بشكل واضح وصريح، إلى أن الجيش المصري تحت قيادة الإخوان المسلمين سيحافظ على المصالح الأمنية لمصر، وهو ما يعني بدوره الحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي، حتى يمكن الحفاظ، وبقوة، على متانة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت المباحثات بين الجيشين، المصري والإسرائيلي، بعد صعود مرسي، قد قلت تماماً. على حد زعم التقرير. فعلى عكس فترتي حكم الرئيسين، السادات ومبارك، فإن مرسي منع إقامة مباحثات مباشرة مع الكيان.

(١) إفرايم قام، مستقبل السلام بين مصر وإسرائيل، التقييم الاستراتيجي لإسرائيل للعام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، مركز دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب، فبراير ٢٠١٣.

تتناقض هذه الرؤية مع ما كتبه " بنديتا بيرتي "، في دراسته المعنونة ب " الربيع العربي وصعود الإسلام السياسي "، في التقرير السنوي نفسه، من أن الرئيس مرسي، لم يذكر على لسانه اسم " إسرائيل "، ولو مرة واحدة، حتى الآن، ما يعني أن تل أبيب لا تزال تعتبر الإسلام السياسي بمثابة التحدي الأساسي لها، في الفترة القادمة، فهي ترى أن المعسكر الإسلامي يزداد قوة في الشارعين، العربي والإسلامي، وخاصة في مصر، ويزيد هذا المعسكر من كراهية المواطن العادي للكيان الصهيوني، وهو التهديد الاستراتيجي الأول له جراء اندلاع الثورات العربية، معتبرة أن صعود الإسلام السياسي و ثورات " الربيع العربي " كان " كارثة " على إسرائيل [1]!

(١) بنديتا بيرتي، الربيع العربي وصعود الإسلام السياسي، التقييم الاستراتيجي لإسرائيل للعام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، مركز دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب، فبراير ٢٠١٣.

المبحث الثاني
ثورة «الثلاثون من يونيو»

راقبت وسائل الإعلام الصهيونية ثورة الثلاثين من يونيو/ حزيران ٢٠١٣، بمشاربها كافة، خطوة بخطوة، دون إبداء رأيها بوضوح، سواء بتعريفها كانقلاب أو ثورة شعبية، على اعتبار أن كلمة " مهفخا " العبرية تعني، باللغة العربية " ثورة " أو " تمرد "، أو حيال موقف تل أبيب مما جرى، في الثالث من يوليو/تموز ٢٠١٣.

قبيل حلول الثلاثين من يونيو/حزيران ٢٠١٣ خرجت دعوات كثيرة ومتباينة من قوى سياسية مختلفة لمظاهرات رافضة لحكم جماعة الإخوان المسلمين ومرسي، في ذكرى مرور عام على حكمهم، في ظل مراقبة الكيان الصهيوني للرئيس المخلوع ومجريات محاكمته بمرور الوقت، وما يجري في الشارع المصري من أحداث، عن كثب، وإن رأى رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، ضرورة التزام الصمت حيال الأحداث المصرية، آنذاك؛ وإن أفصحت وسائل الإعلام الصهيونية، الصادرة باللغة العبرية، عن فرحتها المكتومة بعزل مرسي، في الثالث من يوليو/تموز ٢٠١٣.

رأت صحيفة " يديعوت أحرونوت " الصهيونية " أنه رغم نجاح مرسي في انتخابات رئاسية ديمقراطية، واختياره باعتباره إسلاميا، أو من التيار الإسلامي، لكن ما جرى عكس ذلك، فإنه عمَد على أخونة مصر، وسجل فشلاً كبيراً في الأمن والاقتصاد "[1]. " فجاء الفريق السيسي وعزل مرسي، بعد أن استمع إلى إرادة الشعب المصري حينما خرجوا بالملايين

(١) يورام ميطال، أخوة في الثورة، يديعوت أحرونوت، ١٩/ ٨/ ٢٠١٣.

للشوارع في مظاهرات شعبية جارفة "[1].

في أعقاب الثلاثين من يونيو/ حزيران ٢٠١٣، استشرت موجات مطوَّلة من " الإرهاب " في القطر المصري عامة، وشبه جزيرة سيناء خاصة، ما دفع الجيش المصري للتنسيق الأمني مع الكيان الصهيوني بهدف استئصال " شأفة الأرهاب " في سيناء، لذا تعددت لقاءات المسئولين في الدائرتين، المخابراتية والعسكرية، الصهيونيتين، مع نظرائهما من المخابرات والجيش المصريّن، فقد قويت العلاقات الثنائية بين الجانبين، بعد سقوط الرئيس المخلوع، حسني مبارك، في الحادي عشر من فبراير/شباط ٢٠١١، وتولي المجلس العسكري الحكم، حتى صعود " الإخوان " إلى السلطة، الأمر الذي استمر، أيضا، خلال حكم الرئيس مرسي، وهي الفترة التي وصفتها وسائل الإعلام الصهيونية بأنها قمة التنسيق بين الطرفين، سواء حيال التدخل المصري في الحرب الصهيونية على قطاع غزة، فيما سمي بعملية " عمود السحاب "(١٤ . ٢٠١٢/١١/٢١)، أو تجاه التنسيق الأمني، الذي أتى بثماره في مساعدة الجيش المصري على تدمير عشرات الأنفاق على الحدود مع قطاع غزة، لمنع تهريب الأسلحة من سيناء إلى غزة، والعكس بالعكس[2].

أشادت قناة التلفزة السابعة الصهيونية، على موقعها الإلكتروني، مدى قوة وسيطرة الفريق أول عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع ونائب رئيس الوزراء المصري، آنذاك، على الشارع المصري، في لوحة كاريكاتيرية مهمة أوضحت من خلالها أن السيسي يمسك بيد من حديد على مجريات الأمور في مصر، ويقضي على كل منافسيه ومعارضيه، بضربة واحدة من يده، في حين تتناثر بقايا المنافسين والمعارضين على الجانبين، بشكل يوحي

(١)- المراقبة بقلق، هيئة تحرير هآرتس، ١٩/ ٨/ ٢٠١٣.

(٢) يوسي ملمان، هكذا تتعامل قوات الأمن الإسرائيلية مع التهديدات من سيناء، ذا بوست، ١٤/ ٧/ ٢٠١٣.

ويؤكد مدى قوة القبضة الحديدية للجيش المصري وللسيسي [1]. قبلها أيام، نشرت القناة كاريكاتيراً آخر، أبرز مواجهة الجيش المصري لـ " الجهاديين والإرهابيين "، عبر تصوير مجنَّد مصري، في شكل أضخم من شخصية أخرى، يرتدي جلباباً وملثماً، يحمل بين يديه خنجراً، في حين يحاول المجنَّد إلقاء القبض عليه، أو الإمساك به بقبضه يديه [2].

(١) القناة السابعة الإسرائيلية، ١٨/ ٨/ ٢٠١٣.

(٢) القناة السابعة الإسرائيلية، ٧/ ٧/ ٢٠١٣.

obeikan.com

المبحث الثالث
توابع محاكمة المخلوع

في خضم تسارع الأحداث في مصر المحروسة، ووقوع العديد من العمليات الإرهابية بطول القطر المصري، خاصة في سيناء، تابعت وسائل الإعلام الصهيونية، الصادرة باللغة العبرية، محاكمات مبارك ونجليه ورموز نظامه السابق. ومن بين ما طرحته تلك الوسائل، ما نشر في صحيفة " هآرتس " الصهيونية، كاريكاتيراً معبِّراً عن فرحة الكيان الصهيوني بخروج مبارك من محبسه، في شهر أغسطس/ آب ٢٠١٣، من خلال تأكيدها على أن السجون المصرية في استقبال الرئيس المعزول مرسي، مقابل خروج المخلوع مبارك، حيث صوَّرت الجيش المصري وهو يجبر مرسي على الدخول إلى السجن، ومن خلفه منصة الإعدام، في الوقت الذي يخرج فيه مبارك إلى الحياة، من جديد [(١)]!

ليس غريباً متابعة تلك الوسائل الإعلامية للمقابلة النادرة للرئيس المخلوع، حسني مبارك، مع الصحفية الكويتية، فجر السعيد، من داخل مستشفى المعادي العسكري، بجنوب القاهرة، والمنشورة في صحيفة " اليوم السابع "، مطلع شهر فبراير/شباط ٢٠١٤، وهو ما ذكرته السعيد في تغريده في حسابها على " التويتر "، حيث نشرته مرفقة بصورة تجمعها بالرئيس مبارك. وتوقع في المقابلة الحصرية الرئيس المخلوع بأن السيسي سيكون الرئيس القادم، وبأنه مقتنع، تماماً، أو لديه قناعة بأنه سيُطلق سراحه من التهم الموجهة إليه، قريباً، لإيمانه بنزاهة القضاء المصري [(٢)]!

(١) عاموس بيدرمان، هآرتس، ٢٣/ ٨/ ٢٠١٣.

(٢) في مقابلة نادرة مع الرئيس المصري المعزول،: الشعب يريد السيسي ورغبات الشعب هي الحكم، هآرتس، ٦/ ٢/ ٢٠١٤.

طرحت تصريحات مبارك النارية في أكثر من مناسبة ولقاء، من بينها ما طرحه، في سبتمبر / أيلول ٢٠١٣، حينما " دردش " مع طبيبه الخاص، في مستشفى المعادي العسكري، بجنوب القاهرة، بقوله : " إنه منذ فترة تسعى واشنطن للإطاحة بي أو تنحيتي، لكن بدأت الثورة؟ وكانوا يمهدون لذلك منذ العام ٢٠٠٥، وأن الأمريكيين كاذبون، ونتانياهو يرغب في ترحيل الفلسطينيين إلى شبه جزيرة سيناء، واليهود يريدون تحويل مياه النيل " [(١)]. وهو ما تم تسريبه لصحيفة " اليوم السابع "، أيضاً؛ وفي أعقاب النشر توالت تعليقات الإسرائيليين على تصريحاته النارية، من بينها:

- مبارك، صديق فؤاد.
- فؤاد: أعطي لنفسك صفعة على وجهك.
- زمنه تحويل مياه النيل.
- نحن شعب معادٍ للسامية، مبارك كان معنا في حالة " سلام "، لكن لا داعي للقلق، فإن فؤاد بن اليعيزر هو صديق شخصي لمبارك، كان يحصل منه على ٢٥ ألف دولار شهرياً نظير المشورة، في وقت لم تهاجمنا مصر، كما أنه أعطانا الغاز بثمن بخس!
- تسجيل الطبيب أم تسجيل مبارك، مَن الناشر؟

جرى ما توقع الرئيس المخلوع حينما برأته المحاكم المصرية من تهمة قتل المتظاهرين، وقت أن رأت مجلة " جلوبس " الاقتصادية الصهيونية، الصادرة باللغة العبرية، في نهاية العام ٢٠١٤، أن مبارك سيخرج من محبسه قريباً، بعد أن قال قاضي " محاكمة القرن " كلمته التاريخية، بأن الرئيس الأسبق ليس متهماً [(٢)].

تلتها صحيفة " هآرتس " التعليق نفسه، بعد نقلها عن سلمى حمدين

(١) ديفيد كيركباتريك، لقطات سرية لمبارك حول مصر الرائعة، هآرتس، ٢٣/ ٩/ ٢٠١٣.

(٢) دراما في مصر: الرئيس السابق مبارك بريء من التهم الموجهه إليه، جلوبس، ٢٩/ ١١/ ٢٠١٤.

صباحي، ابنه المرشح السابق للرئاسة المصرية، السيد حمدين صباحي، كما ورد على صفحتها على " الفيس بوك "، حول محاكمة القرن، أن الدولة المصرية هي المتهمة بقتل المتظاهرين في ميادين التحرير المصرية، إبان ثورة الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، والرئيس مبارك بريء، والشعب المصري هو الذي يصدر الغاز لإسرائيل، والشعب هو الذي سرق أموال الشعب، والأخير هو السبب الرئيس في الفقر والجهل، والشعب هو الذي أكل الجبن، في حين أن مبارك سيخرج نقياً، وإن بقي في المستشفى للعلاج، فهو ابن ٨٦ عاماً، فالقضاء سيخرجه سليماً معافاً من الاتهامات التي طالته، بعد ثلاثة عقود كاملة من قمع للحريات، وانتهاك لحقوق الإنسان، والفساد الذي استشرى لثلاث عقود كاملة "؛ وإن اعتبرت الصحيفة العبرية أن تبرئة مبارك سيكون لها تداعيات خطيرة على مصر، على المدى البعيد[١].

مع مطلع العام ٢٠١٥، كتبت وسائل الإعلام الصهيونية، الصادرة باللغة العبرية، نقلاً عن نظيرتها المصرية، إنه من المفترض أن يتم الإفراج عن مبارك ونجليه في قضية الاختلاس الكبيرة والمشهورة، في وقت لم تلق هذه القرارات رضا نسبة كبيرة من أبناء الشعب المصري، خاصة ممن قتلوا في المظاهرات أو أصيبوا خلالها، منذ ثورة يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، ويتضامن معهم منظمات حقوق الإنسان، حتى أن الشعب المصري يرغب في ديمقراطية حقيقية. لذلك رأت صحيفة " هآرتس " إنه يبدو أن ملامح العهد البائد لنظام مبارك يعود ثانية، خاصة وأن الشباب المصري يرى ذلك بوضوح وثمة ثورة مضادة تحاك ضدهم، في ظل عدم نجاح الأحزاب الجديدة؛ لأنها لا تعبر عنهم[٢].

(١) تسيفي بارئيل، الرئيس بريء و الدولة متهمة: في محكمة الثورة مبارك يخرج نقياً، هآرتس، ٣٠/ ١١/ ٢٠١٤.

(٢) جاكي حوري، إلغاء الحكم الصادر ضد مبارك وسيطلق سراحه قريباً، هآرتس، ١٣/ ١/ ٢٠١٥.

سبق أن أدين الرئيس المعزول مبارك بتهم الفساد وقتل المتظاهرين، وأرسل إلى السجن مدى الحياة، لكنه استأنف على الحكم، ونال البراءة، وقال أنه خدم بلاده ٦٢ عاماً كمقاتل وقائد، في ظل اقترابه من ربه وآخرته بضمير مرتاح! ولكن، في شهر مايو من العام نفسه، أدين مبارك في القضية المعروفة بـ " قصور الرئاسة المصرية "، بالسجن ثلاث سنوات، ونجليه، جمال وعلاء[١].

بعدها بأسابيع قليلة، تم قبول استئناف مبارك في قضية قتل المتظاهرين، ويعني ذلك رغبة القضاء المصري في إغلاق ملف القضية، تماماً، خاصة مع تبرئة المتهمين في هذا الملف المهم في تاريخ مصر، تحديداً، وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي، وستة مستشارين آخرين، بالضلوع في قتل المتظاهرين[٢]. وهو ما تزامن مع اهتمام وسائل الإعلام الصهيونية، بهدم المبنى الرئيس لحزب الرئيس الأسبق، حسني مبارك، مقر الحزب الوطني الديمقراطي، والذي يعد علامة بارزة ورئيسه لسنوات حكمه، وهو المبنى المهم الذي يطل على نهر النيل بالقاهرة، والذي أنشأه الرئيس الأسبق، محمد أنور السادات، في العام ١٩٧٨[٣].

تزامن الإعلان عن إطلاق سراح الرئيس المخلوع، حسني مبارك، ونجليه، في شهر أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥[٤]، " مع بدء الانتخابات البرلمانية المصرية، التي دخلها الشعب المصري بعد ثلاث سنوات كاملة بدون انتخابات برلمانية، في ظل عدم وجود لجماعة الإخوان المسلمين،

(١) ٣ سنوات حبس لمبارك، القناة الثانية الإسرائيلية، ٩/ ٥/ ٢٠١٥.

(٢) إعادة محاكمة الرئيس المصري السابق حسني مبارك في تهم قتل المتظاهرين في العام ٢٠١١، هاآرتس، ٤/ ٦/ ٢٠١٥.

(٣) مصر تهدم رمز نظام مبارك السابق، واللا، ١/ ٦/ ٢٠١٥.

(٤) نجلا الرئيس مبارك سيطلق سراحهما من السجن، واللا، ١٢/ ١٠/ ٢٠١٥.

وخروجهم عن القانون، وقياداتهم في السجون، وصغارهم ينقلبون عن الثورة وعلى مبارك، وعدم وجود معارضة حقيقية، وانتشار المال السياسي خاصة من رجال السلطة الكبار، أصحاب رؤوس الأموال، أي تزاوج السلطة بالمال[1]!

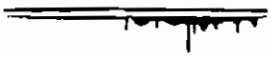

(١) روعي قايس، كانت ثورة؟ رجال مبارك يعودن ثانية، يديعوت أحرونوت، ١٤/ ١٠/ ٢٠١٥.

obeikan.com